

## قرارات

### **وزارة الداخلية**

قرار رقم ٣١٧٩ لسنة ٢٠٠٧

بشأن الترخيص بزاولة مهنة كاتب عمومي

**وزير الداخلية**

بعد الاطلاع على قانون العقوبات :

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة :

وعلى لائحة الكتبة العموميين الصادرة بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٩٤ :

**قرر :**

(المادة الأولى)

يشترط في طالب الترخيص بالعمل ككاتب عمومي ، ما يلى :

أن يكون مصرى الجنسية .

ألا يقل سنه عند تقديم الطلب عن خمس وعشرين سنة ميلادية .

أن يكون حاصلاً على إحدى الشهادات المتوسطة على الأقل .

أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية والوطنية ، أو أُغفى قانوناً منها .

أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة .

ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، أو ما ياثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الأخرى المكملة له ،

أو بعقوبة سالبة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره في الحالتين .

تقديم شهادة طبية معتمدة تفيد خلوه من الأمراض .

ألا يكون قد سحب منه الترخيص بزاولة عمل الكاتب العمومي نهائياً .

(المادة الثانية)

يقدم طلب الترخيص لمديرية الأمن التي سيتم مباشرة العمل بذاته ، وذلك على النموذج المعد لذلك .

(المادة الثالثة)

تعد كل مديرية أمن دفترًا لقيد تلك الطلبات ، والتي يتم فحصها بعرفة المديرية خلال مدة شهر من تاريخ تقديم الطلب ، ويعلن من رفض طلبه لعدم توافر الشروط فيه بنتيجة ذلك .

(المادة الرابعة)

تقوم مديرية أمن باستطلاع رأى الجهة التي سيؤدي الكاتب العمومي عمله في نطاقها والتنسيق معها قبل إصدار الترخيص ، وتحديد الأعمال المنوط بأدائها .

(المادة الخامسة)

على كل كاتب عمومي مرخص له أن يضع اسمه على كل ورقة أو عريضة يقوم بتحريرها مع إيضاح اسم الجهة والتاريخ والواقعة المحررة عنها ، وأخطر القسم أو المركز بضمون كل واقعة .

(المادة السادسة)

يتم مباشرة أعمال الكاتب العمومي في نطاق المكان المعهد له . ويلتزم الكاتب العمومي بتسليم الترخيص حال تركه لممارسة عمله ، لجهة إصدره ويتم التأشير بذلك في الدفتر المعهد لذلك بالميديريه .

(المادة السابعة)

يلتزم طالب الترخيص بتدبير مكان ملائم تقبله الجهة مصدرة الرخصة لممارسة أعماله ككاتب عمومي .

**(المادة الثامنة)**

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه كل من مارس مهنة كاتب عمومي بدون ترخيص ، ويقضى بذلك الغرامة وإيقاف الترخيص حال مخالفة شروط الترخيص لمدة شهر ، وسحبه نهائياً عند تكرار المخالفة .

**(المادة التاسعة)**

مدة الترخيص سنة ميلادية يتبعن تجديده قبل نهايته بشهر على الأقل ، ويتم سحب الترخيص نهائياً عند عدم تجديده .

**(المادة العاشرة)**

تلغى لائحة الكتبة العموميين الصادرة بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٩٤

**(المادة الحادية عشرة)**

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠٠٧/١٠/٢

وزير الداخلية

حبيب العادلى